خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الخامس عشر

مساهمو «مجموعة أغذية» يوافقون على توزيع أرباح نقدية 15 في المئة

عقدت «مجموعة أغذية ش.م.ع»، إحدى شركات إنتاج الأغذية والمشروبات الرائدة في المنطقة، جمعيتها العمومية السنوية الخامسة عشر يوم الخميس 16 إبريل الجاري خلال «مؤتمر عبر الفيديو». ووافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% أي ما قيمته 90 مليون درهم. كما قامت الجمعية العمومية بإنتخاب مجلس إدارة «أغذية» الجديد، حيث تم انتخاب السادة سعادة خليفة سلطان السويدي وسعادة سالمين عبيد العامري وسعادة خميس محمد الشامسي وسعادة خلف عبدالله الحمادي والسيد غيانلوكا فابري والسيد سيف الدين رويالا والسيد جيل ادوتفي أعضاء لمجلس الادارة الجديد. كما تمت الموافقة على جميع بنود جدول الأعمال.

وكانت مجموعة أغذية أعلنت سابقاً، أن أرباحها الصافية قد بلغت 137 مليون درهم، في حين بلغت إيراداتها الصافية ما قيمته 2.04 مليار درهم. وسجلت الشركة نموا في إيراداتها بنسبة 2 بالمئة على أساس سنوي، مدفوعاً بتوسعها الجغرافي وتنوع محفظة المجموعة.

وارتفعت مساهمة قسم الأعمال الإستهلاكية في «مجموعة أغذية» إلى 56 بالمئة في العام 2019 مقابل 54 بالمئة في العام الذي سبقه. وساهم قسم توزيع عبوات المياه سعة 5 جالون على المنازل والمكاتب في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطاع المأكولات إلى جانب عمليات المجموعة في المملكة العربية السعودية والكويت، في تحقيق النمو المسجل في قطاع الأعمال الاستهلاكية. وحقق قسم الأعمال الزراعية في «أغذية» والذي يتألف من «المطاحن الكبرى للدقيق» و«أجريفيتا للأعلاف الحيوانية» توقعات السوق مدفوعاً بأعمال قسم الدقيق، حيث شهدت أحجام المبيعات نموا قويا في كل من مبيعات التصدير وتوسعا في مبيعات التجزئة بالأخص في الإمارات الشمالية، بالإضافة إلى تجارة القمح.

وقال المهندس ظافر عايض الأحبابي، رئيس مجلس إدارة مجموعة أغذية: «إن نتائج أغذية المالية للعام 2019 تُعد مؤشراً إيجابياً على متانة المجموعة في الحفاظ على حصتها الرائدة في السوق وزيادة الإيرادات على الرغم من أنه كان عاماً مليئا بالتحديات في مختلف أنحاء المنطقة. وهذا دليل على أن أغذية تتمتع بالمرونة والقوة التي تؤهلها للمحافظة على ثقة المساهمين، مع الاستمرار في توافقها الثابت مع أجندة التنوع الاقتصادي في الدولة وخارجها».

من جهته، قال المهندس جمال سالم الظاهري، الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة أغذية» بالإنابة: «لقد أظهر نمو إيراداتنا مدى القوة التي تتمتع بها أغذية والمدفوعة بتنوع محفظة منتجاتنا وتوسّعنا الجغرافي. وعلى الرغم من أجواء الأنشطة التنافسية والحادة في مختلف القطاعات، فإننا سوف نواصل ترسيخ مكانتنا الرائدة فيما يتعلق بحصتنا السوقية على الرغم من اشتداد عروض الأسعار الترويجية والتغيّر في سلوك المستهلكين». وأضاف الظاهري: «إن جهودنا المستمرة لخفض التكاليف عبر مختلف قطاعات أعمالنا وتركيزنا على الابتكار، هي جزء من التزامنا بالنمو المستدام للإيرادات في حين تبقى أولوياتنا منصبّة على تزويد عملائنا بجميع أنواع المواد الغذائية و المشروبات والأعلاف التي تتمتع بأعلى معايير الجودة الموثوقة».

وتشمل الإنجازات الرئيسية التي حققتها «مجموعة أغذية» في العام 2019، افتتاح «مركز البحث التكنولوجي للتغليف» الجديد في العين والمخصص لتطوير تقنيات تغليف أكثر استدامة، وهو جزء من التزام المجموعة بالاستدامة. كما أعلنت «أغذية» عن مبادرات خاصة بالاستدامة قامت بها المجموعة خلال معرض جلفود 2019، حيث أطلقت منتجها المبتكر الجديد «العين زيرو بروماتس»، أول علامة مياه شرب تجارية معبأة خالية من البرومات في المنطقة و«صندوق مياه العين» وهو الأول من نوعه أيضا في المنطقة، بالإضافة إلى طرح منتج طحين مدعّم بفيتامين «د» للمرة الأولى في المنطقة وهو «دقيق المطاحن الكبرى المدعم بفيتامين د».

ظافر الأحبابي

جمال الظاهري

بعد زيادة سعة الطلب بأكثر من 60 في المئة خلال الأزمة

«كورونا» يمنح «أمازون» موسماً مستمراً من «بلاك فرايداي»!

في الوقت الذي يقيم فيه المستثمرون آثار فيروس كورونا والركود الاقتصادي على الشركات تخرج «أمازون» من رحم الأزمة الحالية بمكاسب جمة.

ومع تشديد الإجراءات الاحترازية لمواجهة وباء كورونا من تقييد حركة الناس وتعليق الطيران وغير ذلك، لجأ المستهلكون إلى الخدمات الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت لسد احتياجاتهم.

وبما أنها عملاق تجارة التجزئة في العالم، غمرت الطلبات شركة أمازون لدرجة أنها اضطرت إلى وضع العملاء الجدد عبر متاجر «هول فودز» الذين يطلبون توصيل البقالة إليهم على قائمة انتظار وإعطاء الأولوية للعملاء الحاليين.

كيف واجهت أمازون زيادة الطلب؟

قامت أمازون بزيادة سعة الطلب بأكثر من 60 بالمائة بسبب كورونا، ورغم ذلك ذكرت الشركة أنها تتوقع أن الجمع بين طلب العملاء والقدرة المحدودة بسبب التباعد الاجتماعي سيستمر في جعل العثور على نوافذ التسليم المتاحة أمرًا صعبًا للعملاء.

وللمساعدة في تلبية الطلب، قامت أمازون بتوظيف أكثر من 100 ألف شخص منذ 16 مارس الماضي، كما أعلنت عزمها عن توفير 75 ألف وظيفة إضافية.

وذكرت «ستيفاني لاندري» مديرة شؤون البقالة في أمازون: «نحن نعلم أن العديد من الأشخاص قد تأثروا اقتصاديًا حيث أن الوظائف في مجالات مثل الضيافة والمطاعم والسفر تم فقدانها لذا نرحب بأي شخص خارج العمل للانضمام إلينا في أمازون حتى تعود الأمور إلى طبيعتها».

وفي هذا الصدد، توقعت الشركة إنفاق أكثر من 500 مليون دولار لزيادة أجور العمال خلال فترة الوباء، ارتفاعًا من تقديرات سابقة بلغت 350 مليون دولار.

وقال المدير التنفيذي للشركة «ديف كلارك» إنه مع استمرار انتشار الفيروس، ستقوم أمازون وشركاؤها بمساعدة المجتمعات حول العالم عن طريق توصيل الإمدادات الأساسية مباشرة إلى العملاء دون الحاجة إلى مغادرة المنزل في ظل الأزمة الجارية وزيادة القيود.

وبحسب محللون في شركة «كوين» فإن زيادة الطلب خلال فترة الوباء أدى إلى وضع يشبه نسبياً مواسم «برايم داي» أو «بلاك فرايداي».

وبالإضافة إلى التجارة الإلكترونية، عززت شركة أمازون خدمات الحوسبة السحابية لديها وكذلك خدمة بث الفيديو «برايم فيديو» من خلال تقديم مجموعة من الأفلام والمسلسلات بشكل مجاني.

مكاسب السهم

بالطبع زيادة الطلب على الخدمات الإلكترونية لأمازون كان له تأثيرا إيجابيا على أداء السهم ليسجل أعلى مستوى في تاريخه.

وحقق سهم أمازون مكاسب تقارب 24 بالمائة منذ بداية العام الجاري حينما اندلع فيروس كورونا، مقارنة مع خسائر بنحو 14.5 بالمائة لمؤشر «ستاندرد آند بورز» في نفس الفترة.

ومع مكاسب السهم، عادت أمازون إلى نادي التريليون دولار مجددا بقيمة سوقية 1.14 تريليون دولار بعد أن تراجعت أدنى هذا المستوى في وقت سابق من العام.

في غضون ذلك، كرر «جوستين بوست» محلل «بنك أوف أمريكا» السعر المستهدف للسهم لمدة 12 شهرا عند 2480 دولار للسهم، مشيرا إلى عمليات التوظيف الجديدة للشركة من المرجح أن تدفع مبيعات إضافية كافية لتعويض تكلفة هؤلاء الموظفين الجدد.

بالإضافة إلى ذلك، يقول المحلل إن هناك تحولا كبيرا نحو الطلب عبر الإنترنت مع بقاء المستهلكين في منازلهم.

ودفعت مكاسب سهم أمازون ثروة الرئيس التنفيذي «جيف بيزوس» للارتفاع بأكثر من 23 مليار دولار لتصل إلى 138 مليار دولار حتى الآن بحسب مؤشر «بلومبرج للأثرياء».

ماذا عن القادم؟ يقترب المحللون تقريبًا من تحقيق إجماع على سهم أمازون، وبحسب بيانات «فاكتسيت» فإن 46 محللا من أصل 48 محللا يعطي السهم تصنيف «شراء».

وكان متوسط السعر المستهدف حتى جلسة الثلاثاء (14 أبريل) 2436.55 دولار، أعلى بنحو 6.2 بالمائة من سعر الإغلاق.

كما زاد المحللون توقعاتهم لمبيعات أمازون حتى مع اتجاه معظم الشركات نحو الانخفاض، ففي المتوسط يتوقع المحللون الآن أن تجمع أمازون 72.49 مليار دولار في إيرادات الربع الأول و 334.14 مليار دولار لهذا العام، ارتفاعًا من 72.21 مليار دولار و 334.05 مليار دولار على التوالي في التوقعات السابقة في نهاية يناير.

أمازون لم تكن الرابح الوحيد من الأزمة

ارتفعت المبيعات عبر الإنترنت بنسبة 52 بالمائة منذ بداية انتشار الفيروس وحتى منتصف الشهر الماضي، مقارنة بنفس الفترة من العام المنصرم، وزاد عدد المتسوقين عبر الإنترنت بنسبة 8.8 بالمائة، بحسب بيانات «كوانتيم ميترك».

واستفادت العديد من الشركات العاملة في مجال البيع الإلكتروني من أزمة فيروس كورونا حيث أعلنت شركة «وول مارت» الأمريكية تعيين آلاف العمال لمواجهة زيادة الطلب مع بقاء المواطنين في منازلهم.

وفي 19 مارس الماضي، أعلنت الشركة الأمريكية أنها تتطلع لإضافة 150 ألف وظيفة لكي تستطيع مجابهة زيادة الطلب من العملاء.

وفي الوقت نفسه، تعمل شركة «كوستكو» الأمريكية، على توسيع بصمتها للتجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة وكذلك في المناطق الدولية مثل المكسيك وكوريا وكندا والمملكة المتحدة مع زيادة الطلب مؤخراً بسبب فيروس كورونا.

كما شهدت شركة «جي. دي.دوت كوم» الصينية لتجارة التجزئة على الإنترنت نموًا بنسبة 215 بالمائة على أساس سنوي في مبيعات البقالة الإلكترونية خلال فترة 10 أيام بين أواخر يناير / كانون الثاني وأوائل فبراير.

رسم بياني توضيحي يوضح أداء سهم أمازون منذ بداية العام

تقرير: «كورونا» يغير خريطة العالم الاقتصادية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص أنه على ما يبدو ستكون خريطة العالم الاقتصادية مختلفة للغاية هذا العام عند المقارنة مع السنوات القليلة الماضية أو حتى التوقعات الخاصة بعام 2021.

وأصدر صندوق النقد الدولي في الأسبوع الماضي تقديراته الجديدة حول أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2020، والتي شهدت تحولا حاداً بعدما تضمنت التأثير السلبي عن تفشي الكورونا وتداعيات مكافحة انتشار الوباء.

ومن المتوقع أن يتعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة من الركود هي الأسوأ منذ الكساد العظيم الذي وقع ثلاثينيات القرن الماضي، مع حقيقة أن الموقف سيكون أسوأ بكثير مما كان عليه في الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وتشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم سوف ينكمش بنسبة 3 بالمائة خلال العام الجاري، وهو ما يرجع إلى حد كبير بفعل انكماش الاقتصادات المتقدمة بنحو 6.1 بالمائة مع أداء داخل النطاق الأحمر للأسواق الناشئة (سالب 1 بالمائة).

ويعود الأمر برمته إلى فيروس "كوفيد19-" الذي اندلع في الصين نهاية العام الماضي وتوغل داخل حوالي 185 دولة بالعالم في أزمة غير مسبوقة.

وبحسب الإحصاءات المتاحة على موقع جامعة "جونز هوبكينز" الأمريكية، فإن الوباء راح ضحيته حوالي 160 الف متوفيا مع إصابة أكثر من 2.3 مليون آخرين.

وفي واقع الأمر، يخلف الفيروس المميت ضحايا بشرية لكن تداعيات مكافحة انتشاره هي كلمة السر في المأزق الاقتصادي الذي نعيشه اليوم وسط عمليات إغلاق للدول والعالم بأكمله إضافة إلى قيود السفر وأوامر "البقاء في المنزل".

وفي مجمل العام، من المرجح أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنحو 5.9 بالمائة وفي إيطاليا بنسبة 9.1 بالمائة وفي ألمانيا 7 بالمائة واليابان 5.2 بالمائة.

لكن من شأن النمو الاقتصادي في اثنين من أكبر الاقتصادات حول العالم، الصين والهند، أن يعوض نوعا ما الانكماش المحتمل من الدول الأربع سالفة الذكر رغم توقعات التباطؤ القوي في كلا البلدين.

ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة هي المسؤولة بشكل رئيسية عن الانكماش العالمي، حيث يُنسب لها نحو 31.1 بالمائة من الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي للعالم، بحسب بيانات جمعتها وكالة بلومبرج باستخدام تقديرات صندوق النقد الدولي.

وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بقائمة أكثر الدول من المحتمل أن تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي في العام الجاري بحصة قدرها 7.7 بالمائة، يليها اليابان بـ7.1 بالمائة.

ومع نظرة أكثر عمقاً، توضح التقديرات أن هناك 38 دولة فقط ستنجح في تسجيل نموا خلال هذا العام من بين 192 دولة.

ومن بين تلك الدول التي يتوقع أن يتوسع اقتصادها، توجد الصين والهند بتحقيق نمو 1.2 بالمائة و1.9 بالمائة على الترتيب.

أما الدول الأكثر نمواً فسوف تتصدرهم غيانا بزيادة 52.8 بالمائة في ناتجها المحلي الإجمالي، ثم جنوب السودان بنمو 4.9 بالمائة وجمهورية بنين بنمو 4.5 بالمائة.

وفي المقابل، ستعاني 153 دولة من انكماش في ناتجها المحلي الإجمالي في 2020 أبرزهم: الولايات المتحدة (5.9 بالمائة) وفرنسا (7.2 بالمائة) وألمانيا (7 بالمائة) وإيطاليا (9.1 بالمائة) وإسبانيا (8 بالمائة) والمملكة المتحدة (6.5 بالمائة) واليابان (5.2 بالمائة) وروسيا ((5.5 بالمائة) والبرازيل (5.3 بالمائة).

لكن على صعيد الأسوأ أداء، ستكون ليبيا في المقدمة وسط توقعات بأن يشهد اقتصادها انكماشا بنحو 58.7 بالمائة، يليها دولة مكاو بانكماش 29.6 بالمائة، ثم فنزويلا بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 15 بالمائة.

وعند النظر في أداء الدول، سواء كانت اقتصادات متقدمة أو اقتصادات ناشئة ونامية، فمن المتوقع أن تشهد انكماشا بنحو 6.1 بالمائة أو 1 بالمائة على الترتيب.

ويجدر الإشارة إلى اقتصادات مجموعة الدول السبع قد تشهد انكماشا بنحو 6.2 بالمائة هذا العام، أما دول الاتحاد الأوروبي سوف تتلقى ضربة أكبر وسط احتمالات أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول هبوطا بنحو 7.1 بالمائة، بينما تقع اقتصادات منطقة اليورو في انكماش بنحو 7.5 بالمائة.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي من حيث المناطق، فمن المحتمل أن تشهد الـ19 منطقة حول العالم انكماشا في ناتجها المحلي الإجمالي فيما عدا منطقة جنوب آسيا والتي من المتوقع أن تنمو بنسبة 1.5 بالمائة هذا العام.

وستكون منطقة أوروبا الغربية هي الأسوأ أداء وسط توقعات بانكماش 7.3 بالمائة، في حين أن منطقة شرق آسيا ستكون الأقل تضررا بتراجع ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 0.1 بالمائة.

وبالنسبة لعام 2021، يرى الصندوق تعافياً قوياً، حيث يتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنحو 5.8 بالمائة، وهي أكبر وتيرة نمو يرصدها صندوق النقد في سجلاته التي تعود إلى عام 1980.

ومن المقرر أن تقود الصين مسار التعافي، بحصة قدرها 29.2 بالمائة، يليها الولايات المتحدة والتي سوف ينسب لها 12.8 بالمائة من الانتعاش المحتمل.

وتكمل الهند (10 بالمائة) وإندونيسيا (3.6 بالمائة) وألمانيا (2.8 بالمائة)، بقية الدول الخمسة المسؤولة عن نمو الاقتصاد العالمي المحتمل في العام المقبل.

تأثير الدول على الاقتصاد العالمي في 2021 - (المصدر: وكالة بلومبرج)

وبحسب تقديرات الصندوق الدولي، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنحو 9.2 بالمائة في العام القادم مقارنة مع نمو 1.2 بالمائة في عام 2020.

كما يضع الصندوق تقديرات لنمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة 4.7 بالمائة خلال عام 2021، والتي من شأنها أن تكون الأقوى منذ عام 1999.

ورغم أن النمو الاقتصادي العالمي من المرجح أن يكون قويا وواسع النطاق في العام القادم، لكن الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عامي 2020 و2021 من أزمة الوباء المميت قد تقدر بنحو 9 تريليونات دولار، وهو ما يعادل حجم اقتصادي اليابان وألمانيا مجتمعين.

«كيكلاب» تطلق رخص عمل افتراضية في دبي

أعلنت كيكلاب عن إطلاق أول رخص تجارية افتراضية في دبي تتيح للعملاء إقامة شركة دون أن يتركوا راحة منازلهم. سوف يقوم خبراء كيكلاب بالإرشاد خلال عملية تكوين الشركة بالكامل بما في ذلك ترتيب رخص العميل وتأشيرات السفر لهم وهم جالسون على الأرائك في راحة بيوتهم.

أوضح تصور الحق، الرئيس التنفيذي لكيكلاب، أن: «فيروس كورونا مأساة إنسانية أدت إلى تغييرات جذرية اكتسحت عالم الأعمال. ومن أجل دعم استمرارية الأعمال، نحن في كيكلاب ابتكرنا حزمة شديدة الخصوصية للشركات بأسعار مخفضة بشدة تبدأ من 17000 درهم إماراتي للحزمة بالكامل ولا يوجد أي تكاليف خفية يحصل من خلالها العميل على رخصة تجارية من منطقة دبي للتجارة الحرة. نحن في عصر رقمي لتكوين شركة بأسلوب لن يوفر الوقت، المال والجهد فقط لكنه سيكون أيضا حافزا لعدد لا يحصى من قصص النجاح. وقبل كل شيء، سوف يتيح الفرصة للشركات لتكون في المقدمة وفي الوقت نفسه تحافظ على مسافة اجتماعية آمنة.»

مدى الاضطراب والضرر الاجتماعي والاقتصادي الناجمين عن كوفيد- 19 أعطيا عددا كبيرا من الناس الوقت لإعادة التفكير في استراتيجية عملهم كما أتاح لهم التركيز على أهداف رئيسية.

أكد تصور: «كل سحابة لها وجه مضيء والجانب المضيء في هذا الوضع هو أنه يمنح الأعمال فرصة لتكون أكثر ابتكارا وإبداعا. الحاجة إلى العمل من أي مكان (العمل عن بعد) أوجد عهدا جديدا من الفاعلية والكفاءة. نحن في كيكلاب ملتزمون بتشجيع التعاون والابتكار من خلال نظام بيئي متوازن بشكل جيد ونكرس أنفسنا لبناء مجتمع من الشركات التي تضع النمو هدفا لها، في النهاية، الإنسان يمتلك القوة لتجاوز أي محنة وسوف نخرج جميعا من هذه الأزمة ونحن أكثر قوة.»